الترتيبات المتعلّقة بها، مثل ايران وباكستان.

أمّا القضية الثانية فتتعلق بالمصالح الاقتصادية للدول التي تقوم بتصدير الاسلحة الى المنطقة. وكشف بيليد، الذي يعدّ خبيراً في مجال التسلّح الاسرائيلي، عن ان حجم المبيعات من الاسلحة الاميركية لدول المنطقة، في خلال الستة شهور، التي أعقبت حرب الخليج، واعلان الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن ضرورة وضع قيود على صفقات الاسلحة الى الشرق الاوسط، قد تضاعف ليصل الى ١٣,٢ مليار دولار، بالاضافة الى الاتفاق على صفقات أسلحة للسعودية بقيمة ٢٠ مليار دولار، إلى جانب اقرار المساعدة العسكرية لاسرائيل، بقيمة ملياري دولار. وتوقّع بيليد ان تصل قيمة مبيعات الاسلحة، من الدول الغربية والشرقية على السواء، الى الشرق الاوسط، ما بين أعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٥، نحو ١٠٩,٢ مليار دولار. يبلغ نصيب الدول الغربية منها نحو ٥٤,٦ مليار دولار. ومع إضافة نفقات الصيانة وقطع الغيار، فإن حجم هذه الصفقات يصل الى ١٢٧,٤ مليار دولار. وسجّل الانفاق على التسلّح، في الشرق الاوسط في خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨، أكثر من ١١ بالمئة من اجمالي الناتج القومي، مقارنة بنسبة ٢,٣ بالمئة في بلدان اميركا اللاتينية، و٦,٣ بالمئة في الدول الآسيوية النامية.

في مواجهة سوق التسلّح الرائجة هذه، اقترح بيليد ما يلي:

- الاعتراف بالامم المتحدة كإطار عام يمكن، من خلاله، القيام بالخطوات الاولى نحو إيجاد حلول للنزاعات في المنطقة.
- موافقة جميع دول المنطقة على اخضاع نشاطاتها النووية للتفتيش الدولي، وتوقيع معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية.
- موافقة جميع دول المنطقة على خفض انفاقها العسكري، الى الحدّ الذي يُسمح فيه لكل دولة بالابقاء على مؤسساتها العسكرية في حالة معقولة من الجاهزية، وتتيح للآخرين، في الوقت عينه، الاحساس بعدم وجود أي خطر مباشر. ويمكن لهذا الخفض ان يصل بالانفاق الأمني الى نسبة خمسة بالمئة، فقط، من اجمالي الناتج القومي.

أمّا د. يزيد الصايغ، فأثار، من جانبه، فكرة اجراء «مقايضة» كوسيلة للتغلّب على الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في المنطقة. وحدّد الصايغ أهمّ عناصر النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتوازنه الاستراتيجي بأنها إعمال الحقوق السياسية الفلسطينية؛ واعادة الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل؛ وضمان الأمن الاسرائيلي. وقال: «ان إقامة السلم والأمن، في السياق العربي ـ الاسرائيلي، ليست مسألة آلية، وتحديد مضمونهما، الدقيق يحتاج الى التفاوض بعناء ومثابرة». ودعا الى استبعاد المفاهيم المعرقلة لسير المفاوضات، مثل مفهوم إمكانية تحقيق التناسق بين الأطراف، الذي يحول، دونه، وجود اختلافات أساسية في كل مستوى. ومن أمثلة ذلك عدم التوازن السكاني والجغرافي بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، والتفوّق التكنولوجي والاستراتيجي الاسرائيلي. وأضاف ان التوصّل الى توازن، ثابت، في المنطقة، يصبح ممكناً مع تطبيق مفهومي التبادلية والمعاملة بالمثل. «ففي الحالة الاولى، عندما يقدم أحد الاطراف أي تنازلات، ينبغي ان يقدم الطرف الآخر ما يقابلها في المجال نفسه، وان تمّ ذلك بنسب مختلفة الى حدّ كبير... وفي الحالة الثانية، تعني المعاملة بالمثل ان التنازلات، التي يقدمها أحد الأطراف، في مجال محدّد، ينبغي ان تقابل، من الجانب الآخر، بتنازلات على القدر نفسه من الأهمية، في مجال آخر». بيد ان نجاح هذا المسعى بأكمله، حسب رأي الصايغ، يتوقف، في نهاية الأمر، على التوصّل الى حل سياسي.

مناقشات «عاصفة»

بعد انتهاء الخبراء من مداخلاتهم، عقّب رئيس المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في المناطق المحتلة، مدير المركز العربي لوسائل الاعلام، رضوان أبو عياش، على موضوع المائدة المستديرة الاولى، (تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية)، فتساءل عن كيفية التوصل الى احقاق الحقوق الفلسطينية. وأكد ان اطماع اسرائيل في تحقيق «اسرائيل الكبرى» هي أساس سياسة الاستيطان، الحالية، التي لا ترى اسرائيل فيها مجرد خطوات تكتيكية بهدف التفاوض، بل اعتمدتها كسياسة